

اختبار استدامة الدين العام في الجزائر على المدى الطويل -دراسة قياسية-

## Long-term sustainability test of public debt in algeria - econometric study-

عيساني العارم<sup>1</sup> ، بوسيكى حليلة<sup>2</sup>

Aissani Larem<sup>1</sup>, Boussiki Halima<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المدرسة العليا للتجارة - قليعة- تيبازة (الجزائر)، etd\_aissani@esc-alger.dz

<sup>2</sup> المدرسة العليا للتجارة - قليعة- تيبازة (الجزائر) ، etd\_boussiki@esc-alger.dz

تاريخ القبول: 2020-10-08

تاريخ الاستلام: 2020/09/07

### ملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار مدى استدامة الدين العام في الجزائر، وذلك لما له أهمية في اتخاذ قرارات مهمة و إعطاء نظرة مستقبلية حول متغيرات المالية العامة، خاصة و أن الجزائر و منذ سنة 2000 انتهجت سياسة انفاقية توسعية غير مدروسة وفق أسس استشرافية جعلها في مواجهة إشكالية مدى قدرتها على مواصلة تمويل سياساتها التنموية والوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية في ظل الصدمات النفطية. من أجل ذلك قمنا بالاعتماد على دوال الاستجابة الدفعية وتحليل مكونات التباين ضمن نموذج VAR، و ذلك لدراسة أثر الصدمات المتعلقة بالإيرادات العامة (Rt) والنفقات العامة (Gt) على الدين العام لمعرفة ما إذا كان حدوث صدمة موازنة سيؤدي إلى زيادة الدين العام في المستقبل، وذلك وفق مقارنة Jondeau. E, 1992 لاختبار استدامة الدين العام. و في الأخير خلصت الدراسة إلى أنه و بالرغم من التحسن الذي شهدته الجزائر في مؤشرات الدين الخارجي وعدم لجوء الحكومة الجزائرية للمديونية لتغطية عجز الميزانية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلا أن موقف استدامة الدين العام على المدى الطويل ضعيفة جدا.

الكلمات المفتاحية: استدامة الدين العام، الإيرادات العامة، النفقات العامة، دوال الاستجابة الدفعية، تحليل مكونات التباين.

تصنيف JEL: C01, H50, H20, H60.

<sup>1</sup> المؤلف المرسل: د. عيساني العارم ، aissani.laremkesbia@gmail.com

**Abstract :**

*This study aims to test the sustainability of public debt in Algeria, because of its importance for making important decisions and giving a vision of the future on the variables of public finances, especially since Algeria since 2000 has pursued an expansionary policy without prospects, placing it in the face of a problematic extent of its capacity to continue to finance its development policies and to fulfill its current and future financial obligations in the face of oil shocks. To this end, we relied on the impulse response function in batches and analyzed the components of the variance within the VAR model, to study the impact of shocks linked to public revenue ( $R_t$ ) and public expenditure ( $G_t$ ) on public debt, to see if the shock would lead to an increase in public debt in the future. Finally, the study concluded that, despite the improvement noted by Algeria in the indicators of the external debt, and not recourse of the Algerian government to use the debt to cover the budget deficit significantly in recent years. However, the long-term sustainability position of public debt is very weak.*

*Keywords: sustainability of public debt, public revenue, public expenditure, impulse response function, variance components.*

**Jel Classification Codes : C01,H50, H20, H60**

**1. مقدمة:**

يعد مشكل الحفاظ على الاستدامة المالية للدولة و الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية من أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول و خاصة الدول الربية منها على غرار الجزائر. و ذلك نظرا للمشاكل الاقتصادية والمالية، والتي من أبرزها الارتفاع المفرط في نسب الدين العام للنتائج المحلي الخام و الذي يقابله الارتفاع المضطرب في حجم التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة النمو الديمغرافي ونُدرة الموارد و انحلال تام ما بين الإيرادات والنفقات العامة الذي يؤدي بدوره لارتفاع نسب العجزات المالية .

إن عدم وجود استدامة للدين العام يعرض الدولة للعديد من المشاكل التي هي في غنى عنها، مثل: ضمان ملاءمتها المالية في المستقبل والتعرض للإفلاس و التبعية للخارج. إذ ستصبح كل هذه المشاكل عبئا على المالية العامة في المستقبل والتي تتحملها الأجيال القادمة لم تشارك في قراراتها ولم تكن جزءا منها، و يجعلها عرضتا للصدمات الداخلية والخارجية .

من خلال ما سبق قمنا بطرح الإشكالية التالية: "مامدى استدامة قدرة الجزائر على تحمل الدينها العام على المدى الطويل باعتبار أن الجزائر شهدت تحسن في مؤشرات مديونيتها الخارجية منذ سنة 2000، و في ظل الصدمات التي تعيشها في الآونة الأخيرة؟"

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول التطرق إلى:

- مفهوم استدامة الدين العام، مشراتها وأسباب تفاقم المديونية؛

- دراسة قياسية لاختبار استدامة الدين العام على المدى الطويل في الجزائر وفق مقارنة **Jondeau. E, 1992**

الدراسات السابقة

❖ دراسة **SIMON NEAIME (2004)** بعنوان **"Sustainability of budget deficits**

**and public debt in Lebanon: a stationarity and co-integration**

**analysis"** هي عبارة عن دراسة تجريبية لتقييم استدامة العجز الموازي و الدين العام لدولة لبنان، بحيث قام الباحث

باختبار شرط العرضية (**transversality condition**) وذلك بالاستعانة باختبارات الاستقرار والتكامل

المشترك. أظهرت نتائج الدراسة عدم الاستدامة، كما أظهرت امكانية توجه الحكومة نحو أزمة مديونية؛

❖ **Fumihide Takeuchi (2010)**: فقد استخدم اختبارات الجذور الوحيدة وعدلها ضمن نماذج التحول

الماركوفي لاختبار القدرة على استدامة تحمل الدين العام الخارجي بالو.م.أ وخلص الباحث إلى أنه في فترات ارتفاع العجز

نخاية التسعينيات ومطلع الألفية الثانية كانت احتمالات الاستقرار (القدرة على التحمل) المقدره بالنموذج المعدل أكبر من

تلك التي تم الحصول عليها بالطريقة التقليدية.

❖ دراسة **Anca Ruxandra CURTAȘU (2011)** بعنوان **"How to Assess Public**

**Debt Sustainability: Empirical Evidence for the Advanced European**

**Countries"**، حاول الباحث تحليل استدامة الدين العام للاقتصادات الأوربية المتقدمة مثل فرنسا واسبانيا وإيطاليا،

حيث استخدم الباحث بيانات سنوية ما بين 1970 و 2012. قام الباحث باختبار شروط الاستدامة المالية من خلال

ثلاث مراحل: اختبارات الاستقرار، اختبارات التكامل المشترك وتقدير دالة ردة فعل الميزانية. من أهم النتائج التي توصلت

إليها الدراسة عدم وجود تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات العامة في ألمانيا، وأن أغلب الدول تعاني من ارتفاع نسب

الدين العام أكثر مما هو مطلوب وأن اليونان تعيش أزمة مديونية خانقة وتحتاج إلى تعديلات مالية غير مسبوقه من خلال برنامج يراقبه صندوق النقد الدولي.

❖ **دراسة هناء عبد الحسين الطائي و مهند عزيز محمد الشلال (2015)** بعنوان: "قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر و الأردن) للفترة 1990-2011"، حاول الباحث قياس الاستدامة الدين العام في دول مصر والأردن طبقت برامج الإصلاح منذ وقت مبكر، حيث استعمل طريقة القيمة الحالية لقيود الموازنة لمعرفة الاستدامة من عدمها، وذلك باستخدام اختبارات الاستقرارية لسلاسل الدولتين للفترة 1990-2011. توصلت الدراسة إلى وجود استدامة مالية في الأردن وغير موجودة في مصر.

## 2. تعريف استدامة الدين العام

حسب الدراسات المعتمدة في هذه الدراسة يمكن تعريف استدامة الدين العام على النحو التالي:

✚ نقول عن الدين العام أنه مستدام اذا آلت نسب الدين إلى الناتج الوطني الخام بالرجوع إلى مستواه الأصلي. "  $b_0$  أي أن الارتفاع في معدلات الدين العام يجب أن يكون مصحوب بالارتفاع في معدلات الناتج الوطني الإجمالي، بحيث يجب على الدولة استثمار المبالغ المقترضة في القطاعات الأكثر إنتاجية التي تؤثر إيجابيا على الناتج المحلي الخام (Blanchard).

O, Chouraqui. J.C, Hagemam.R et Sartor. R, 1990, P : 11)

✚ يكون الدين العام مستدام إذا ضمنت ملاءة الدولة على المدى الطويل، وهذا يعني أنها تضمن عدم تزايد نسب الدين بنسب مفرطة. فحسب E.J يمكن وجود حالة عدم التوازن لكن شريطة أن يكون منهجي ويقابله فوائض في المستقبل التي تسمح بسداد الديون (1: p, 1992, E. Jondeau).

✚ تعتبر استدامة العجز الموازي و الدين العام الحالة التي يتحقق فيها قيد الموازنة ما بين الأمانة، والذي يُعبر عنه من خلال المساواتين المتكاملتين التاليتين:

• الدين الجاري = القيم الحالية للفوائض الأولية المالية المتوقعة مستقبلا؛

• النهاية عند الأفق لا نهائي للقيمة الحالية للدين العام المتوقع = 0. (Hénin Pierre-Yves 1997, P: )

(.373)

### 3. مؤشرات استدامة الدين العام

أصبحت استدامة الدين العام من أكثر المواضيع جدلا، لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن تواجهها المالية العامة نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين العام نتيجة الإفراط في الإنفاق العام، مما يؤدي إلى تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال المستقبلية وبالتالي تحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها. (هناء عبد الحسين الطائي و مهند عزيز محمد الشلال، 2015، ص: 03).

تسمى هذه المؤشرات بالمؤشرات ما بعد الحدوث لأنها تعتمد على معطيات الأحداث التي تم وقوعها فعلا والتغير الحاصل في متغيرات المالية، وتعد هذه المؤشرات مهمة، حيث تسمح بتقييم مدى قدرة الحكومة على الاستدامة تحمل الدين العام، ومعرفة مدى تأثير استدامة الدين العام بتغيرات متغيرات المالية العامة والمتغيرات الكلية.

وبالتالي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

#### 1.3 مؤشر نسبة الدين العام للناتج المحلي الخام (Debt/GDP)

يعد من مؤشرات التدفق والذي يعبر عن مدى خطورة الدين العام من خلال ربطه بالمتغير المتدفق الأهم في الاقتصاد (GDP) وهو معبر دقيق عن قدرة الموارد التي يحققها الاقتصاد على الإيفاء بديونه، وإن الارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على أن معدلات نمو الدين أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

#### 2.3 مؤشر نسبة خدمة الدين العام للناتج المحلي الخام (Debt service/GDP)

يعتبر من مؤشرات التدفق التي تستخدم في تقييم الملاءة المالية للدولة، ويعبر عن مدى قدرة الاقتصاد على الإيفاء بالتزاماته في الحدود الدنيا، في الواقع إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يعني البلد في حاجة إلى استنفاد الكثير من موارده لمواجهة أو لخدمة دينه.

#### 3.3 مؤشر نسبة رصيد الدين العام لايرادات الميزانية (Debt balance/domestic budgetary revenues)

يعبر هذا المؤشر على مدى قدرة الحكومة على السداد عن طريق الربط بين إيرادات الميزانية ومستوى الدين العام، ويمكن الوصول من خلاله إلى عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين.

### 4.3 مؤشر نسبة خدمة الدين العام لإيرادات الميزانية المحلية (Debt service/ domestic budgetary revenues)

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على خدمة الدين من خلال مواردها الذاتية، وذلك بدون الاعتماد على المصادر الغير ذاتية مثل القروض الخارجية.

### 5.3 مؤشر نسبة الفوائد للناتج المحلي الخام (interests/GDP)

يسمح هذا المؤشر بمعرفة العبء الذي يحمله الدين العام للناتج الوطني الخام في البلد، كما يعبر عن سعة إمكانيات الدولة في مواجهة النفقات الغير منتجة (فوائد الدين العام).

### 6.3 مؤشر نسبة الفوائد لإيرادات الميزانية المحلية (interests/ domestic budgetary revenues)

يقيس هذا المؤشر العلاقة بين عبء الفوائد ومدى قدرة الحكومة على تحصيل الدخل لتغطيتها.

### 7.3 مؤشر نسبة المديونية الخارجية للصادرات (foreign debt/ exports)

يستخدم هذا المؤشر في معرفة قدرة الاقتصاد على مواجهة مخاطر الملاءة المالية، ويظهر عبء الدين الخارجي على موارد التصدير (العملات الأجنبية)، وعادة يستخدم هذا المؤشر برفقة خدمة الدين من أجل مقارنة النفقات الغير المنتجة مع تحصيلات العملات.

### 8.3 مؤشر نسبة صافي الاحتياطات الدولية للدين الخارجي (net international reserves/ foreign debt)

يبين هذا المؤشر العلاقة بين الرصيد من العملات الأجنبية والمطلوبات الخارجية ومعرفة مقدار النسبة المثوية لحجم الاحتياطات المتراكمة والتي هي الأساس في تحديد عدد السنوات اللازمة لتسديد الدين الخارجي .

9.3 مؤشر نسبة استهلاك الدين لمدفوعات الدين الخارجي (amortization debt/ external debt payments)

يدل هذا المؤشر على امكانية تمويل الدين بواسطة إصدار دين جديد من عدمها، فإذا زادت نسبة المؤشر عن 100% لا يمكن إصدار دين جديد لتمويل ديون سابقة .

10.3 مؤشر نسبة رصيد الميزانية للناتج المحلي الخام

يسمح هذا المؤشر بمعرفة المقدار اللازم للزيادة في الإيرادات أو النقصان في النفقات والوقت اللازم لضمان نسب دين العام للناتج المحلي الخام مستدامة (Kenan Aslanli 2015, p: 115).

الجدول التالي يوضح مجالات بعض المؤشرات السابقة وفقا لوجهة نظر صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين:

الجدول 1 :مجالات بعض مؤشرات الاستدامة الدين العام وفق صندوق النقد الدولي والرابطة الدولية لتخفيف الدين

| المؤشر                      | الرابطة الدولية لتخفيف الدين | صندوق النقد الدولي |
|-----------------------------|------------------------------|--------------------|
| الدين / الناتج المحلي الخام | [%25 - %20]                  | [%30 - %25]        |
| الدين / الإيرادات           | [%167 - %92]                 | [%150 - %90]       |
| خدمة الدين / الإيرادات      | [%63 - %28]                  | [%35 - %25]        |
| الفوائد / الإيرادات         | [%6.8 - %4.6]                | [%10 - %7]         |

المصدر: حسام خالد حسين الربيعي (2014)، ص: 47.

4. أسباب تفاقم أزمة المديونية

تتمثل أهم أسباب تفاقم أزمة المديونية الخارجية في العناصر التالية :

1.4 ضخامة الجهود الاستثمارية الموجهة للصناعة على حساب قطاعات أخرى:

بحيث يتطلب ذلك إمكانيات رأسمالية وتكنولوجية كبيرة خاصة إذا كانت سياستها التنموية تعتمد بشكل على القطاع الصناعي مما يدفعها إلى الاستدانة لتمويل هذه الاستثمارات. فقد أدى اهتمام بعض الدول وخاصة الدول النامية بقطاع الصناعة إلى إهمال بعض القطاعات الأخرى الهامة مثل الزراعة الذي يمكن أن يشكل دعامة لاقتصاديات تلك الدول وتجعلها عن غنى من استيراد بعض الحاجيات؛

#### 2.4 مشاكل متعلقة بميزان المدفوعات :

تتمثل أهم المشاكل في انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى)، الذي يؤدي إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، وبالتالي تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك مشكل تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات الذي يؤدي إلى حدوث عجوزات في ميزان المدفوعات. (مازن أحمد أبو حصيرة، 2015، ص: 42-43)؛

#### 3.4 غياب سياسة سليمة للإقراض:

إذا كانت تتصف الديون الخارجية بتركيبية مختلطة من العملات الأجنبية يمكن أن تتأثر هذه التركيبة بنمط التجارة الخارجية، فمثلا إذا كانت صادرات تتم أغلبها بالدولار سيؤدي إلى خفض قيمة الدولار مقارنة بالعملات الأخرى مما يسمح بارتفاع قيمة الدين الخارجي بالعملات الأخرى، أما من جهة أخرى إذا كانت هذه التركيبة تتكون من نسب كبيرة لديون قصيرة الأجل مقارنة بالديون طويلة الأجل فهذا يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، لكون أن الديون طويلة الأجل تفرض عليها شروط قاسية عكس الديون قصيرة الأجل؛

#### 4.4 سوء توظيف القروض:

إذا قمنا بمقارنة بين الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول الريفية، سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية، وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية التي تعتبر أرض خصبة لاستثماراتها. أما الدول الريفية فقد ركزت على استرداد السلع الاستهلاكية الرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة أخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. (منة خالد، 2015، ص: 35)؛

#### 5.4 ارتفاع أسعار الفائدة :

تلعب أسعار الفائدة دورا هاما في تفاقم أزمة المديونية، خاصة إذا كانت الديون طويلة الأجل تشكل جزءا كبيرا في هيكل المديونية الخارجية، لأنه في غالب الأحيان تفرض شروط قاهرة على الديون طويلة الأجل. فالارتفاع في أسعار الفائدة في الأسواق العالمية يؤدي إلى زيادة خدمة الدين العام، حيث تؤدي هذه الزيادة إلى وصول معدلات خدمة الدين العام إلى نسب أعلى من أصل الدين العام؛

#### 6.4 تقلبات قطاع المحروقات :

خاصة في الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمثلا يمكن أن تلجأ دولة ما إلى المديونية في فترات تكون فيها أسعار البترول مرتفعة ومعتمدة على توقعات مستقبلية إيجابية لأسعار البترول، وذلك من أجل إطلاق برامج تنموية وزيادة استثماراتها لتلبية الحاجيات الاجتماعية، إلا أنها قد تتعرض لصددمات مستقبلية يخلط لها الأوراق وبالتالي تصبح غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية.

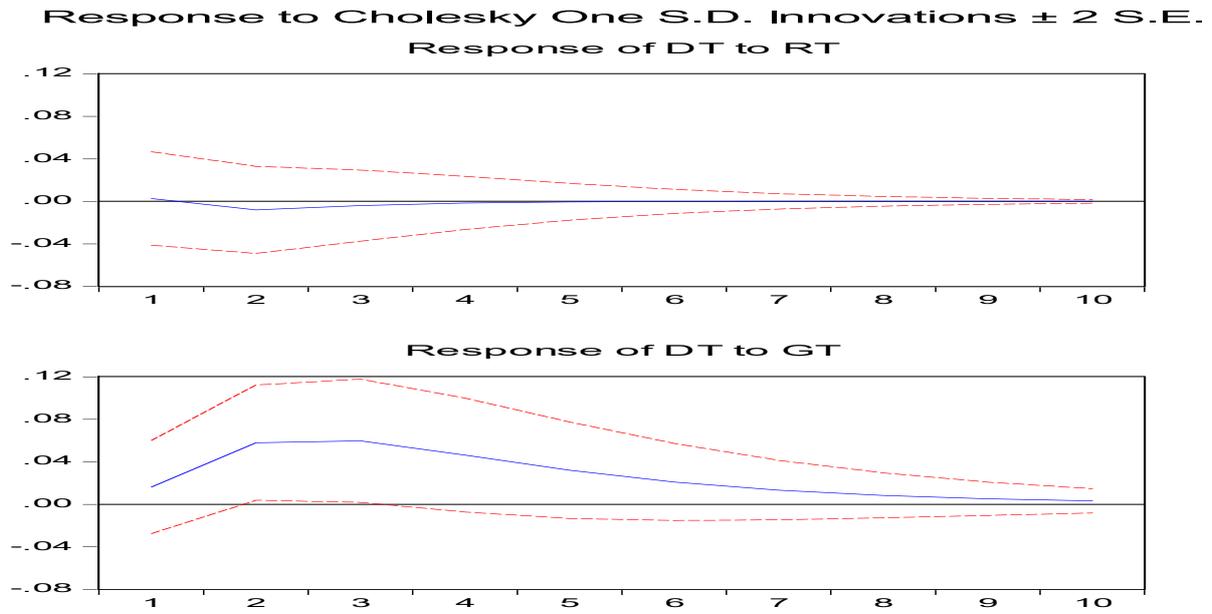
#### 5. دراسة قياسية لاختبار استدامة الدين العام في الجزائر

سنعتمد في هذه الدراسة على مقاربة Jondeau Eric (1992) من أجل اختبار مدى استدامة الحكومة الجزائرية على قدرة تحمل عبء الدين العام على المدى الطويل، بحيث يختبر Jondeau الاستدامة المالية من خلال دراسة أثر الصدمات الموازنة المتعلقة بالإيرادات العامة (Rt) والنفقات العامة (Gt) على الدين العام لمعرفة ما إذا كان حدوث صدمة موازنة سيؤدي إلى زيادة الدين العام في المستقبل (عدم استدامة) أم أن الدين العام سيتحمل هذه الصدمات و يبقى محافظ على سيرورته نحو (D0 استدامة قوية)، وذلك من خلال تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل مكونات التباين وذلك ضمن نموذج VAR . من أجل تحليل دوال الاستجابة الدفعية وتحليل مكونات التباين وذلك ضمن نموذج VAR ، تم الاعتماد على بيانات السنوية للفترة الممتدة ما بين سنة 1991 إلى سنة 2019، أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فقد تم استخدامها في شكل اللوغاريتم قصد تقليص التباين ، والتي تتمثل في: النفقات العامة Log(Gt) ، الإيرادات العامة Log(Rt) ، الدين العام Log(Dt) .

#### 1.5 تحليل دوال الاستجابة لرد الفعل (Impulse response function)

تسمح لنا دوال الاستجابة لرد الفعل بقياس أثر مفاجئ (صدمة) في متغير ما على متغير آخر، لذلك سنقوم بتطبيق صدمة في الفترة الأولى على المتغيرات الموازية (الإيرادات والنفقات)، وذلك لمعرفة أثر تلك الصدمة على الدين العام، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 1: أثر الصدمة في الإيرادات و النفقات على الدين العام



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8.0

➤ أثر حدوث صدمة موازية من خلال الإيرادات العامة على الدين العام: إن حدوث صدمة ايجابية غير متوقعة في الإيرادات العامة بمقدار انحراف معياري واحد سيكون له اثر موجب في الفترة الأولى التي تلي الصدمة بمقدار 0.002650. ثم يصبح الأثر سالب، بحيث تُحدث الصدمة بعد ذلك أثر سالب بمقدار 0.008089 في الفترة الثانية، بعدها يصبح الأثر السالب في تناقص حتى يصل إلى مقدار 0.0000572 في الفترة السابعة، ولكن تصبح الاستجابة موجبة ضعيفة في الفترة التاسعة والعاشر.

➤ أثر حدوث صدمة موازية من خلال النفقات العامة على الدين العام: إن حدوث صدمة موجبة غير متوقعة في النفقات العامة بمقدار انحراف معياري واحد سيكون لها استجابة موجبة دائما، حيث تبقى الاستجابة الموجبة في ارتفاع حتى السنة الثالثة التي تلي الصدمة لتصل إلى مقدار 0.05978، إلا أن هذا الأثر يبدأ يتناقص حتى يصل إلى 0.003234 في الفترة العاشر.

الجدول 2 : أثر الصدمة في الإيرادات و النفقات على الدين العام

| Period                      | RT                     | GT                    |
|-----------------------------|------------------------|-----------------------|
| 1                           | 0.002650<br>(0.02201)  | 0.016319<br>(0.02191) |
| 2                           | -0.008089<br>(0.02052) | 0.058015<br>(0.02712) |
| 3                           | -0.004033<br>(0.01674) | 0.059782<br>(0.02899) |
| 4                           | -0.001484<br>(0.01251) | 0.046336<br>(0.02682) |
| 5                           | -0.000462<br>(0.00863) | 0.032032<br>(0.02271) |
| 6                           | -0.000111<br>(0.00566) | 0.020976<br>(0.01814) |
| 7                           | -5.72E-06<br>(0.00360) | 0.013360<br>(0.01400) |
| 8                           | 1.87E-05<br>(0.00226)  | 0.008384<br>(0.01056) |
| 9                           | 1.93E-05<br>(0.00140)  | 0.005219<br>(0.00783) |
| 10                          | 1.46E-05<br>(0.00087)  | 0.003234<br>(0.00571) |
| Cholesky Ordering: RT GT DT |                        |                       |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 8.0

## 2.5 تحليل مكونات التباين

يشير تحليل تجزئة التباين إلى نسبة التحركات في سلسلة معينة الناتجة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في متغيرات أخرى، أن هذه الطريقة تقوم بتجزئة تباين خطأ التنبؤ لكل متغير إلى أجزائه التي تعزى إلى كل متغير من متغيرات النموذج، أي أن مقدار التباين للتنبؤ في أي متغير يعود إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه أو إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى. والجدول الموالي يوضح تحليل مكونات التباين للدين العام:

الجدول 3: تحليل مكونات التباين للدين العام

| Period                        | S.E. -     | RT -       | GT -       | DT -       |
|-------------------------------|------------|------------|------------|------------|
| -                             | -          | -          | -          | -          |
| 1 -                           | 210.3462 - | 0.046759 - | 1.772972 - | 98.18027 - |
| 2 -                           | 235.4131 - | 0.299620 - | 15.01979 - | 84.68059 - |
| 3 -                           | 242.6499 - | 0.295240 - | 23.97966 - | 75.72510 - |
| 4 -                           | 244.2855 - | 0.274736 - | 28.26154 - | 71.46372 - |
| 5 -                           | 244.6657 - | 0.264409 - | 30.11247 - | 69.62312 - |
| 6 -                           | 244.7647 - | 0.260118 - | 30.87540 - | 68.86448 - |
| 7 -                           | 244.7938 - | 0.258426 - | 31.18056 - | 68.56101 - |
| 8 -                           | 244.8032 - | 0.257772 - | 31.30023 - | 68.44200 - |
| 9 -                           | 244.8064 - | 0.257521 - | 31.34655 - | 68.39593 - |
| 10 -                          | 244.8076 - | 0.257425 - | 31.36434 - | 68.37824 - |
| Cholesky Ordering: RT GT DT - |            |            |            |            |

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 8.0**.

- من خلال ما توضحه نتائج تحليل تجزئة التباين للدين العام المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن 84.68% من تباين خطأ التنبؤ للدين العام ترجع إلى صدماته الخاصة في المدى القصير، في حين أن الإيرادات العامة تفسر تباين خطأ التنبؤ للدين العام بنسبة 0.29% و النفقات بنسبة 15.01%.
- في المدى المتوسط (الفترة الخامسة) الصدمات الخاصة بالدين العام تفسر تباين خطأ التنبؤ به بنسبة أكبر (69.62%) من الإيرادات العامة (0.26%) و النفقات العامة (30.11%). و تبقى أيضا في المدى الطويل (الفترة العاشرة) الصدمات الخاصة بالدين العام تفسر تباين خطأ التنبؤ به بنسبة أكبر (68.37%) من الإيرادات العامة (0.25%) و النفقات العامة (31.36%).

6. تحليل النتائج (التحليل الاقتصادي للنتائج القياسية):

➤ حدوث صدمة في الإيرادات العامة يؤدي إلى حدوث أثر سالب للدين العام، مما يعني حدوث هذه الصدمة يؤدي انخفاض نسب المديونية في الجزائر، حيث يمكن إرجاع ذلك للتعلق الشديد للمديونية بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الكبيرة من الإيرادات العامة، فعند حصول صدمة إيجابية على مستوى الإيرادات التي تتمثل في ارتفاع أسعار البترول فهذا يؤدي إلى تعزيز قدرة الحكومة على خلق فوائض مالية مما يجعل الحكومة قادرة على تسديد التزاماتها المستقبلية .

➤ حدوث صدمة في النفقات العامة يؤدي إلى حدوث أثر موجب على الدين العام، مما يدل على أن حدوث صدمة يؤدي إلى ارتفاع نسب الدين العام. بحيث يمكن تفسير ذلك بأن الزيادة في الإنفاق العام (السياسة المالية التوسعية المنتهجة منذ سنة 2000 مثلا) يؤدي ارتفاع نسب العجزات المالية مما يدفع الحكومة إلى البحث عن موارد لتغطية هذه العجزات التي يمكن أن تكون في شكل قروض، بالإضافة إلى ذلك ضعف وهشاشة النظام الضريبي الذي كان من المفترض أن يعول عليه في تمويل النفقات العامة عوض الدين العام والتعلق الشديد للنفقات العامة بقطاع المحروقات. وعليه يمكن القول أنه من أجل حفاظ الحكومة الجزائرية على سياستها المالية التوسعية و تغطية عجزاتها المالية وفي ظل تآكل صندوق ضبط الموارد بسبب سوء تسيير وإدارة الصندوق والصدمات التي يمكن أن يتعرض لها بسبب طبيعة الموارد التي يعتمد عليها، فإن الحكومة قد تلجأ للمديونية مما يشرح نسب الدين إلى الارتفاع.

➤ فسَّرت الإيرادات العامة التقلبات الحاصلة في الدين العام بنسب أقل من النفقات العامة، إلا أن أغلبية التغيرات الحاصلة في الدين تتعلق بصدمات المتغير نفسه، و قد يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق العالمية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة خدمة الدين العام و بالتالي ارتفاع نسب الدين العام. كما يمكن إرجاعه إلى سوء إدارة الدين العام أو سوء توظيفه، فحسب (Blanchard 1991) فالمشكل لا يكمن في وجود الدين العام بل في طريقة استغلاله، حيث يمكن استغلال هذه الديون في استثمارات وقطاعات تؤثر إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي تساعد على تسديد خدمة الدين هذه القروض، وذلك عوض استخدام هذه القروض لتغطية نفقات استهلاكية وهو ما يشكل عبئا على موازنة الدولة الذي يؤدي إلى إضعاف المركز المالي للدولة.

من أهم النتائج المتوصل إليها، مايلي:

حسب (1992) Jondeau Eric الذي يلزم وجود تناسب على المدى الطويل في وظائف الاستجابة لكل من صدمة الإيرادات وصدمة الإنفاق، بحيث مهما كانت الصدمة لن يؤدي ذلك إلى زيادة في الدين العام، نستنتج أن إمكانية تحمل استدامة الدين العام ضعيفة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى: ضعف قدرة الحكومة في الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة دينها العام ومما قد يحتم عليها الحصول على ديون جديدة لتسديد خدمة الدين العام (الألعاب البونزي) والحاجة إلى موارد مالية إضافية لتسديد خدمة الدين العام في حالة اللجوء إلى المديونية الخارجية، وبالتالي فهذا سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبالتالي زيادة تكلفة الاستثمار مما يؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي.

رغم التحسن الذي شهدته الجزائر في مؤشرات الدين الخارجي وخدمة الدين العام حسب دراسة ع. العارم و ت. ناصر(2019)، وعدم لجوء الحكومة الجزائرية المديونية لتغطية عجز الميزانية بشكل كبير في السنوات الأخيرة. إلا أن موقف الاستدامة الدين العام على المدى الطويل ضعيفة جدا. وهذا راجع لعدة أسباب ساهمت في ضعف قدرة الحكومة على تحمل عبء الدين العام على المدى الطويل، والتي يمكن تلخيصها في تتمثل في :

- في الاعتماد الكبير للدولة على صندوق ضبط الإيرادات في تسديد الدين ومواجهة العجز الموازي، فهذه الأداة تعتبر أداة غير مستدامة لأنها تعتمد على موردا ناضبا على المدى الطويل ومعرض للصدمات الخارجية؛
- الفاصل الزمني كبير بين المشاريع الممولة بالدين الخارجي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي موجب، وسوء تسيير واستخدام القروض الخارجية، حيث تم استخدامها لسد فجوة الاستثمارية اللازمة فقط؛
- ارتفاع المديونية الداخلية خاصة في سنة 2017 و 2018، و الإصدار النقدي العشوائي و الغير مدروس؛
- الانحلال التام بين تطور الإيرادات العامة التي تواجه دائما تهديدات الصدمات الخارجية، و النفقات العامة التي شهدت تزايد مستفحل بسبب السياسة المالية التوسعية المتبعة منذ سنة 2000 من أجل تنشيط الطلب الكلي، مما أدى إلى ارتفاع مستويات العجز الموازي مما يعني التوجه و زيادة المديونية مستقبلا.

الاقتراحات:

- إعادة هيكلة الإيرادات العامة وإعطاء وزن أكبر للجباية العادية، وذلك عن طريق، محاربة ظاهرة التهرب الضريبي وإعادة النظر في الإعفاءات والتخفيضات الضريبية مما يسمح بإحلال الجباية العادية مكان الجباية النفطية ولخفض خطر الصدمات الخارجية. كما يجب على الحكومة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوسيع الوعاء الضريبي وتنمية الإيرادات المحلية، وهذا من خلال دعم العرض وخلق (synergie) بين القطاع العام والخاص؛
- تعزيز الامتيازات والحوافز لجلب الاستثمارات الأجنبية وذلك لتخفيف اللجوء للمديونية الخارجية، كون أن مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمات خارجية تؤثر على مسار السياسة المالية؛
- تجنب الإفراط في الاعتماد على موارد الصندوق ضبط الموارد لتمويل الخزينة وتخفيض المديونية باعتبارها أداة غير مستدامة. ويجب العمل على تنويع مصادر صندوق، استقلالية إدارة الصندوق، اعتماد مبادئ حوكمة الصندوق والاستفادة من التجارب الناجحة في تسيير الصندوق. وذلك من أجل جعله وسيلة تساعد في الانتقال من وضعية استدامة ضعيفة إلى وضعية استدامة قوية وفي احتواء الصدمات الخارجية؛
- على الجزائر مواجهة الصدمات النفطية من خلال تعزيز وتفعيل الإجراءات سابقة الذكر، بحيث يمكن استغلال المدخرات التي كانت في الماضي وفرصة التحسن في مؤشرات الدين العام للتكيف مع الصدمة الحالية واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد وتنفيذ الإصلاحات بالتدرج؛

8. المراجع

- حسام خالد حسين الريني (2014)، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (1996-2013)، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- عيساني العارم و ثابت ناصر، أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (2000-2015)، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 1، ص ص: 321-337.
- مازن أحمد أبو حصيرة (2015)، الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.
- منة خالد (2015)، دراسة تحليلية نقدية للسياسة المالية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 1990، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- هناء عبد الحسين الطائي و مهند عزيز محمد الشلال (2015)، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر و الأردن) للمدة 1990-2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية، العدد رقم 17.
- Anca Ruxandra CURTAȘU (2011) ,How to Assess Public Debt Sustainability: Empirical Evidence for the Advanced European Countries, Romanian Journal of Fiscal Policy (RJFP), Volume 2, Issue 2, pages: 20-43.
- Blanchard. O, Chouraqui. J.C, Hagemam.R et Sartor. R, (1990), the sustainability of fiscal policy: new answers to an old question, OECD Economic Studies, N° 15.
- Fumihide Takeuchi (2010), US external debt sustainability revisited: Bayesian analysis of extended Markov switching unit root test, Volume 22, Issue 2, Pages 98-106.
- Hénin Pierre-Yves (1997), SOUTENABILITE DES DEFICITS ET AJUSTEMENTS BUDGETAIRES, Revue économique, vol 48, n°3.
- Jondeau. E (1992), La Soutenabilité de la Politique Budgétaire, Economie et Prévision, vol 3, N 104.

- Kenan Aslanli (2015), Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies, n°06.
- SIMON NEAIME (2004), " Sustainability of budget deficits and public debt in Lebanon: a stationarity and co-integration analysis", Review of Middle East Economics and Finance, vol 02, n°01, p: 42-61.
- Rapport du FMI No. 18/168.
- <http://www.bank-of-algeria.dz/>
- <http://www.banquemonddiale.org/>
- <http://www.ons.dz/>
- <http://www.imf.org/>